بوعزيز الشيخ
كاتب وباحث

وقفات اقتصاديّة في فِكر مالك بن نبي

إن المتأمّل في واقع المجتمعات العربية ويتابع الدراسات والتقاريرَ التي أُجريت في السنوات الماضية عن الواقع الاقتصاديّ والمعيشيّ لهذه البلدان يُدرك التراجعَ الرهيبَ الذي أصاب شِريان هذه المجتمعات على جميع الأصعدة، تراجع أقلّ ما يُقال عنه أنه استهتارٌ و تهاونٌ في تسيير ممتلكات ومُقدرات هذه الدول من جهة، وانتهاج مُنطلق خاطئ في سياستها الاقتصادية من جهة أخرى، رغم امتلاكها للمساحة الجغرافية الواسعة والموارد المادية والبشرية الهائلة والتي تجعل من هذه الدول قوةً مؤثرةً في العلاقات الاقتصادية الدولية. ولقد كان للمفكّر الجزائريّ مالك بن نبي رحمه الله تعالى عدّة تصورات لبناء سياسة اقتصادية مستقلة الاتجاه، تعتمد على العنصر البشري والذي حسب رأيه، يُعتبر جوهرَ العملية الاقتصادية، حيث يقول في هذا الشأن: "ولو تدبّروا أيضاً بعضَ الدراسات المتعمّقة في البحث عن جذور الاقتصاد لوصلوا إلى النتيجة النظرية نفسها، أي أنّ الاقتصاد ليس قضيةَ إنشاء بنكٍ وتشييدِ مصنعٍ فحسب، بل هو قبل ذلك تشييد الإنسان وإنشاء سلوكه الجديد أمام المشكلات...."

عاش المفكّرُ مالك بن نبي في الفترة الممتدة ما بين ١٩٠٥ م حتى أكتوبر ١٩٧٣م، وقد ساير جُلَّ التحولات الكبرى التي عاشتها الإنسانية في تلك الفترة الزمنية، ولكن ما يهم في هذا المقال هو التركيز على الجوانب الاقتصادية التي صادفته في هذه الفترة، بدءا من الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩ وكذا بزوغ أفكار ومناهج اقتصادية على غرار التوجه الكنزي وصولا إلى تأسيس عدّة هيئات ومؤسسات دولية أبرزها إنشاء صندوق النقد الدولي.

ينظر مالكُ بن نبي إلى الاقتصاد نظرةً سلوكيةً وأخلاقيةً لا تنفصل عن ثقافة الإنسان، باعتباره حتمية اجتماعية ولدته المعاملات الآلية التي تنتج عن سلوك الفرد والذي يجعل من العملية الاقتصادية نشاطاً ذهنيّاً إنسانيّاً يضمن مصالحَ الأفراد والمجتمعات قبل أن يكون قدرات مالية أو تكنولوجية، الأمر الذي تجاهلته جميع النظريات الاقتصادية والتي كانت تنظر للاقتصاد بحسب الحاجة أو المنفعة الاقتصادية.

لم يكن التصوّر الاقتصاديّ لمالك بن نبي يعتمد على المنهج المنفعي أو الرأسماليّ والذي يستند على العرض والطلب كأساس لتوازن السوق، ولا أن يعتمد على مركزية الدولة ونظرية الحاجة (اشتراكيّ). وإنما اقتصاد يقوم على الإنسان، فالنهضة الاقتصادية يجب أن تسبقها عمليةٌ تربويةٌ تجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الجوهرية التي تتحقق بها الخطط الإنمائية، ويقول في هذا الشأن: "على العالَم المتخلِّف أن يُغير من مفهومه ليحولَه من "العمل نتاج الاستثمار" إلى "الاستثمار نتاج عمل"، ذلك أنّ المعادلة الأولى ذاتُ طابع ماليٍّ في حين أنّ المعادلة الثانية أساساً ذات طابع اجتماعيٍّ". فالتخلفُ الاقتصاديُ الحاصلُ اليومَ، ما هو إلاّ نتيجةٌ منطقيةٌ للتخلف الذهنيّ الذي يقبع فيه الفرد العربي، إذ أنّ عقلية اللاوعي التي تسيطر على العنصر البشري لهذه البلدان وإهمال هذه الدول للمعنى الحقيقيّ للعدالة الاجتماعية كان له الأثر السلبي في تخلّفها عن الركب الاقتصادي؛ إذ أن الفعالية الاقتصادية والحركة الاستثمارية لا تُستورد ولا تُشترى كما تُستورد الأشياء والماديات، إنّما هي عبارةٌ عن تطورٍ ذهنيٍّ وعقليٍّ تسبقها عدالةٌ اجتماعيةٌ راقيةٌ، قبل أن تكون مسألة أموالٍ وعتاد.

والمتتبِّع للشؤون الاقتصادية للدول العربية يلحظ أنّ معظمها إن لم نقل جُلها كانت سبباً في صناعة الإنسان الاستهلاكي والذي لا همّ له سوى إشباع رغباته المادية والغريزية دون السعي للخروج إلى الأفق الأعلى عجب اليوم أن نرى الفردَ العربي يلبس ما لا ينسجه ويستهلك ما لا ينتجه مجتمعه وحتى وإن أنتج وبنا فلترف والمجون، وهنا يراودني حديث أشرف الخلق محمد عليه الصلاة والسلام حين قال: "لا خير في قوم يأكلون مما لا يزرعون ويلبسون مما لا يصنعون". إن أي انطلاقة للتشييد والتعمير تبدأ من وعي الفرد بواجباته قبل حقوقه، وهنا يضع المفكر مالك بن نبي عنصري الواجب والحق ضمن معادلة اقتصادية كامنة مفادها "إنتاج ثم استهلاك" ليصل بذلك إلى نقطة الوفرة الاقتصادية والتي من شأنها أن تحقق

الازدهار المادي المنشود للفرد ومن ثم المجتمع، كأنه بذلك يسير على منهج الرسول صلى الله عليه وسلم حينما جاءه متسول يطلب صدقة، فقال له الرسول ماذا عندك في بيتك؟ قال إناء أشرب منه وملبس أجلس عليه، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: اذهب وائتني بهما، فلما أتى الرجل قال له الرسول صلى الله عليه وسلم: اجلس، ونادى الرسول على صحابته وقال من يشتري هاتين؟ فقال أحد الصحابة بدينار وقال الآخر بدينارين، فباعهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بدينارين، وأعطى للرجل ديناراً وقال له اذهب واشتر به حاجة أهلك، واشتر بالدينار الآخر قدوماً، وعلمه كيف يجمع الحطب، وقال أراك بعد خمسة عشر يوماً وجاء الرجل بعد المدة السابقة ومعه دراهم كثيرة فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم هذا أفضل من أن تسأل الناس أعطوك أو منعوك، وفي ظل هذا الغطاء وجب على الفرد العربي إتباع فكرة الإنتاج ثم الاستهلاك للتحقيق الوفرة الاقتصادية. وهو يهدف من وراء كل هذا أن يربط القيمة الاقتصادية بالقيمة الأخلاقية، فالتركيز على مفهوم الواجب يجعل المعادلة الاقتصادية إيجابية بفائض الإنتاج على الاستهلاك، مما يدعو المجتمع إلى استثمار فوائض إنتاجه في ما يخدم مصالحه، مع العلم أن عملية تسيير الفائض الإنتاجي تكون بحسب أسس اقتصادية تستند إلى عوامل العرض والطلب وأخرى إلى قواعد متعلقة أساسا بقوانين الاقتصاد الكلي من حيث التخطيط، التوجيه والتسيير بهدف تفادي ركود اقتصادي والذي من شأنه أن يعيق العملية التنموية، حيث يقول مالك بن نبي في هذا الشأن "المجتمع لا يأخذ توازنه إلا إذا تساوى فيه حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك، ولن يتأتى هذا إلا بعملية تخطيط دقيقة ومنهجية، ذلك أنه كلما ارتفع حجم الاستهلاك إلى مستوى لا يمكن التحكم فيه اتجه المجتمع نحو التبذير والفساد".

مالك بن نبي، المجهول لدى قومه، ركز في كتابته في الشأن الاقتصادي على عقلية الفرد المسلم عموما والعربي خصوصا وذلك بالتركيز على الاستثمار في الفرد بدل الاستثمار المالي، وهو عكس ما كان يظنه الفرد العربي، والذي يعتقد أن المال هو أهم عنصر في تحقيق الإنتاجية ومنه الرفاهية الاقتصادية، وهو تشخيص خاطئ نتجت عنه أغلب المشاكل الاقتصادية التي عاشها ولا يزال يعيشها المجتمع العربي، إذ أن اعتماد هذه البلدان على الاستثمار المالي الأجنبي يجعل منها مرتبطة ماليا واقتصاديا بهذه الدول وهو ما يجعلها مقيدة بقرارات وقوانين قد لا تكون في صالحها في أغلب الأحيان، كما أن الأفراد باستطاعتهم تدبير الأموال أو المحافظة عليها، بينما ليس بإمكان الأموال شراء ذمم الأفراد وولاءاتهم، وهو في رأي الشخصي انتقاد لاذع وصريح لمؤيدي النهج الرأسمالي.

تشكل أفكار مالك بن نبي الاقتصاديَّة منهج فكري تناسقي متكامل فريد من نوعه، تشترك في صناعته جميع المؤثرات الاجتماعية بدءا من الإنسان فالتراب والوقت تحت غطاء حضاري وديني يسوده الإبداع الفكري والمعرفي على عكس الفكر المسيطر حاليا على العقلية العربية التي نراها تلهث وراء الأشياء لا وراء الحس الفكري، والمنطق يقول أن المجتمع الذي لا يستطيع خلق أفكاره الإبداعية بنفسه، لا يمكنه أن يحقق أي مردودية إنتاجية ملموسة.

كما يراهن مالك على الطبقة المثقفة وزبدة المجتمع والعلماء من خلال الأخذ على عاتقها مسؤولية النهوض بالحركة الاقتصادية العربية وذلك بواسطة تكاثف الأيدي والعقول والأموال في الرقعة العربية في ورشة عمل مشتركة بهدف بناء اقتصاد متحرر لا يخضع لضغط خارجي... وهذا يعني في مجال الاقتصاد، أن يوحّدوا إمكاناتهم وحاجاتهم حتى يحققوا شروطَ الاكتفاء الذاتيّ بأسرع وقت ممكن، أي الحلقة الاقتصادية التي تستطيع الانغلاق على نفسها، إذا ما اقتضت الضرورات الداخلية والخارجية ذلك ويمضي في عرضه بثقة كاملة، مدلّلاً بأمثلة واقعية قابلة للتحقيق، فيتمثّل مشروعاً يجمع بين مساحات ليبية الشاسعة وفائض العمالة في مصر وفوائض الأموال في الكويت في نموذج تنمويٍّ نهضويٍّ حضاريٍّ عربيٍّ إسلاميٍّ رائع، ويتخيّل اتفاقاً ثلاثيّاً بين السعودية ومصر والسودان في مجال الرّيّ، على غرار النموذج السوفياتيّ الصينيّ المتوّج بإنشاء إمبراطورية زراعية مشتركة، يقوم الإنتاج فيها على القمح الروسي والقطن الصيني، يمدّان قطاعَ الصناعة بشريان حياة في العالَم الشيوعي.

الهدف الأسمى ممّا قدّمه المفكر مالك بن نبي رحمه الله تعالى هو النهوض بالفكر الاقتصادي في العالم العربي؛ بأن يغتنم أوقات هو يستثمر طاقاته البشرية وينظر إلى ما بين يديه من إمكانات طبيعية والتي إن أُحسن تدبيرُه كفيلة بأن تغنيه عن السؤال وتبعدَه عن التبعية الاقتصادية، ويتمكن بذلك، من العودة إلى تبوّء الصفوف الأمامية ؛ لأنّ الأمّة العربية المسلمة أحقّ بقيادة العالَم من غيرها؛ لأنّ العالم الإسلامي عموماً والعربيّ خصوصاً يملك من القُدرات ما يؤهّله ليس لإنقاذ وضعه الخاصّ فحسب؛ بل لإنقاذ البشرية كلّها، إن هو أدرك ما يضُم من طاقات، وشحَذ هِمَمه، وعقَد عزائمَه لتحسين أوضاعه.